Solidarité Laïque Tunisie

موجز السياسات :

نوفمبر 2024

الترخيص بتطوير التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة في تونس، بما فيها تعاونيات الأنشطة والتشغيل

سنية باسي

جامعة قرطاج – MASE أستاذة باحثة – مخبر

سرين خذر

منسقة المشروع – مسؤولة المتابعة والتقييم والمساءلة ورسملة الخبرات – منظمة التضامن العلماني تونس

Stéphane VEYER

PCPA-SAA وباحث – محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببرنامج ManuCoop شريك في

Sophie TOCREAU

مكلفة بالتثمين «Vecteur Activités»، مديرة مشاركة متطوعة في تعاونية الأنشطة والتشغيل

عفاف طالبي

PCPA-SAA مكلفة بالرسملة – طالبة باحثة بمحور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببرنامج

Elisabeth BOST

مرافقة لمجموعات «المؤسسات المشتركة» وباحثة

حمادي جلجلي

PCPA-SAA رأس الجبل ومنسق محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببرنامج SCES مدير مشارك في

نصيب علوشي

PCPA-SAA منسقة مشاريع وباحثة بمحور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببرنامج

نصر الدين عيوني

مكلف بمتابعة المشاريع وباحث – منظمة التضامن العلماني تونس

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تشرف عليه مؤسسة الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية ضمن مشروع « Savoirs éco» المُمول من الاتحاد الأوروبي والمُنفذ من قبل الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

الشكر والتقدير: يتقدم المؤلفون بالشكر إلى المشرف، الأستاذ سمير عكاشي، أستاذ تقني في الاقتصاد والتصرّف بالجامعة التونسية

البريد الإلكتروني: skheder@solidarite-laique.org

FONDATION POUR LES ÉTUDES ET RECHERCHES SUR LE DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL

SavoirsEco اقتصاد

EXPERTISE FRANCE GROUPE AFD

Financé par l'Union européenne

الدعوة إلى تجربة تعاونيات الأنشطة والتشغيل من أجل الاستثمار في نموذج مستقبلي يجمع بين الابتكار الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والتنمية المحلية.

المقدمة

تواجه تونس تحديات اجتماعية واقتصادية كبرى، منها ارتفاع معدل البطالة (16%، والذي يصل إلى 40% بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) والتفاوتات الجهوية البارزة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد وهيمنة الاقتصاد غير النظامي (حوالي 40% من مجموع اليد العاملة). وتعوق هذه التحديات النمو وتغذي الإقصاء الاجتماعي وتحول دون تحقيق التنمية الشاملة.

تُتيح التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة في هذا السياق حلاً مبتكراً. حيث تسمح هذه الهياكل المزدوجة، التي تجمع بين الحماية الاجتماعية وريادة الأعمال الجماعية، بتأمين المسارات المهنية والحد من المخاطر المرتبطة بريادة الأعمال الفردية، ودمج العمال غير النظاميين في الاقتصاد النظامي.

إلا أنه لعدم وجود إطار قانوني محدد في تونس يُقيّد اعتماد هذا النموذج، يدعو موجز السياسات هذا إلى تجربة التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة على المستوى الوطني، من خلال مشروع نموذجي، بغية إثبات نجاعتها وملاءمتها للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد.

I. السياق والتحديات الاجتماعية والاقتصادية

- **معدلات البطالة المرتفعة وعدم تطابق الكفاءات**

معدلات البطالة المرتفعة: تبلغ نسبة البطالة في تونس 16% على المستوى الوطني و40% وسط فئة الشباب، وتتفاقم هذه الأخيرة بسبب عدم التوافق بين التكوين الجامعي واحتياجات سوق الشغل.

إقصاء أصحاب الشهادات العليا: يُكافح أصحاب الشهادات العليا من الشباب، لا سيما في المناطق الداخلية، لإيجاد فرص اقتصادية مجدية.

- **توسّع الاقتصاد غير النظامي**

قطاع مهيمن ولكنه متخفٍ: يُمثل الاقتصاد غير النظامي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، بما فيه المؤسسات الصغيرة القانونية منخفضة الضرائب والأنشطة المنزلية (التي تديرها النساء في كثير من الأحيان) والتجارة الإلكترونية التي تمارس خارج الإطار الجبائي.

العواقب: هشاشة العمال وغياب التغطية الاجتماعية وفقدان الدولة للإيرادات الجبائية.

- **التفاوتات الجهوية والاجتماعية**

التفاوتات الجهوية: تستحوذ المناطق الساحلية على غالبية الاستثمارات الاقتصادية، بينما تظل المناطق الداخلية مهمشة، مع عدم كفاية البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفقر المستمر.

التفاوتات الاجتماعية: يتفاوت النفاذ إلى الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) تفاوتًا كبيرًا حسب الفئة الاجتماعية والجغرافية، مما يؤدي إلى تفاقم إقصاء الفئات السكانية الهشة.

II. ما هي الفائدة المرجوّة من تجربة التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة ومن إضفاء الطابع المؤسساتي عليها في تونس؟

- **بديل للبطالة والهشاشة**

تقدم التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة حلاً مزدوجا بين العمل بأجر وريادة الأعمال، وهي تلائم بشكل خاص أصحاب الشهادات العليا من الشباب والعمّال غير المستقرين.

وتسمح بالانتقال السلس إلى الاقتصاد النظامي، مع ضمان الحماية الاجتماعية والاستقرار المالي.

- **استجابة لتحديات الاقتصاد غير النظامي**

تقلل هذه التعاونيات من خسارة الدولة للإيرادات الجبائية وتوفر الضمان الاجتماعي للعمال من خلال دمج العمال غير النظاميين في إطار عمل منظم.

كما أنها تشجع على بروز مشاريع ريادية قابلة للاستمرار من خلال تقاسم الموارد والمخاطر.

- **حل للحد من التفاوتات الجهوية**

تساعد التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة على تحفيز الاقتصاد المحلي في المناطق المهمشة، من خلال توفير إطار عمل جذّاب لأصحاب المشاريع.

وتساهم في خلق نسيج اقتصادي شامل وتضامني، مما يقلل من الهجرة الريفية ويحسن التماسك الوطني.

III.- الصيغة المكيّفة لتعاونيات الأنشطة والتشغيل : استجابة للقضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية

نعرض في الإطار رقم 1 أدناه نتائج التحليل النوعي الاستكشافي الذي أُجري على مدى خمسة أشهر (من جويلية 2024 إلى نوفمبر 2024) في السياق التونسي. وتم إجراء هذا التحليل وفقًا لمنهجية علمية صارمة تقوم على مرحلتين، تخضع كل منهما لمعايير البحث العلمي: مرحلة استكشافية كاملة تليها مرحلة ثانية تأكيدية.

الإطار 1:

المحاور	توصيف الاحتياجات المتعلقة بهياكل ريادة الأعمال الجماعية
1. التحفيز على المشاركة	- الحاجة إلى إطار منظم يعزز التوازن بين الاستقلالية الفردية والأمن الجماعي.
2. تقاسم الموارد	- ضرورة تقاسم الوظائف الداعمة (المحاسبة والشؤون القانونية والتسويق) والأدوات (المباني والمعدات).
3. التقليص من المخاطر	- الاستعداد لتقاسم المخاطر الاقتصادية بين الأعضاء لإحداث شبكة أمان جماعية.
4. التعلّم المتبادل	- أهمية الفضاء التعاوني الذي يعزز تبادل المهارات والتعلم المشترك.
5. الابتكار والإبداع	- الحاجة إلى إطار آمن لتحرير رواد الأعمال من القيود الإدارية من أجل تعزيز التجريب والابتكار.
6. تحفيز الاقتصاد المحلي	- الحاجة إلى ترسيخ النشاط الريادي في المناطق لتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
7. إدماج النوع الاجتماعي	- الحاجة إلى هيكل مرن يُسهّل نفاذ المرأة إلى ريادة الأعمال مع مراعاة القيود الأسرية وضمان التكافؤ.
8. التحديات التي تواجه تونس	- تكييف الإطار القانوني للسماح بالتجريب، والحاجة إلى تحسيس صانعي القرار ورواد الأعمال بهذا النموذج الريادي.

توصيف تعاونيات الأنشطة والتشغيل المتكيفة مع النظام البيئي لريادة الأعمال التونسي الذي:

- يوفر التوازن بين الاستقلالية والأمن الجماعي.
- يتقاسم الموارد (الإدارية والمالية والمادية).
- يقلص المخاطر الاقتصادية من خلال إحداث شبكة أمان جماعية.
- يعزز التعلّم التعاوني وتنمية الكفاءات.
- يزيد من دعم إدماج المرأة في نشاط ريادة الأعمال من خلال آليات مرنة ومتساوية.
- يندمج في إطار قانوني مرن ومتكيف لتلبية الخصوصيات المحلية.

يتوافق هذا التوصيف مع **تكييف معتدل لتعاونيات الأنشطة والتشغيل (CAE)** المصممة لتلبية **الخصائص الجوهرية للمحيط الاقتصادي لريادة الأعمال التونسي**. وهي تُشكّل نموذجًا مختلطًا يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي وقادر على تعزيز ريادة الأعمال الجماعية والشاملة والمرنة.

تدعم نتائج التحليل النوعي جدوى نموذج تعاونيات الأنشطة والتشغيل (CAE) في نسخة معدّلة تتماشى مع الخصائص الجوهرية التي تميّز المحيط الاقتصادي لريادة الأعمال في تونس. ويمكن لهذا النموذج، الذي يجمع بين مزايا الهياكل الثلاثة، أن يكون تعاونيًا ومُعززًا للأنشطة والتشغيل (CAE) ومُوفرًا لما يلي:

وضعية الأجير: كما هو الحال في تعاونيات الأنشطة والتشغيل، فستضمن هذه الوضعية الحماية الاجتماعية الشاملة.

المرونة المعززة: السماح للأعضاء بالاختيار بين الوضعيات المختلفة (المبادر الذاتي أو أجير، أو غيرهما من الوضعيات)، كما هو الحال في التعاونيات متعددة الأنشطة.

الحوكمة الديمقراطية: إدماج مبادئ المشاركة الجماعية واتخاذ قرارات عادلة.

مرافقة ريادة الأعمال: تقديم الدعم المكيّف والدورات التكوينية والنفاذ إلى شبكة من المهنيين.

من شأن هذا النموذج المزدوج أن يزيد من الفوائد مع تقليص القيود التي تفرضها الأنظمة المختلفة. إلا أنه لا بد من إجراء دراسة نوعية وكمية متعمقة لهذه المسألة.

IV. توصيات لدعم الحق في تجربة التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها

يُعتبر اعتماد مقاربة استراتيجية وتدريجية من خلال إرساء إطار عمل مواتٍ لنشأة التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة وتطورها أمرًا ضروريًا من أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على هذا النموذج في تونس. وفي هذا الصدد، يُقدم هذا القسم توصيات رئيسية لإدماج هذا النموذج في السياق التونسي.

1. إقرار الحق في التجربة

يُعد إحداث إطار لتجربة **تعاونيات الأنشطة والتشغيل** خطوة أولى أساسية. حيث يوفر الحق في التجربة فرصة فريدة لاستكشاف مقاربات اقتصادية واجتماعية جديدة في بيئة خاضعة للرقابة مع الحد من المخاطر المرتبطة بالتنفيذ على نطاق واسع.

- **إرساء مشروع تجريبي:** ينبغي للدولة أن تأذن ببعث مشاريع تجريبية للمؤسسات المشتركة من خلال اختيار عدد محدود من المناطق لاختبار جدواها. وينبغي اختيار هذه المناطق على أساس المعايير الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع معدل البطالة أو ارتفاع معدل انتشار الاقتصاد غير النظامي.
- **المرونة القانونية**: ينبغي أن يكون الإطار القانوني للمشاريع التجريبية مرنًا بدرجة كافية للسماح بإحداث التعديلات وفقًا للنتائج التي يتم التوصّل إليها. وهو ما يشمل إمكانية إحداث قوانين مؤقتة مبتكرة تتكيف مع الخصوصيات المحلية.

2. إرساء إطار قانوني محدد

يشكل عدم وجود إطار قانوني واضح عقبة رئيسية أمام اعتماد التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة في تونس. لذلك من الأهمية بمكان تحديد وضعية قانونية محددة لهذه الهياكل، استنادًا إلى النماذج الدولية (مثل SCOP أو CAE في فرنسا).

- **الإقرار بوضعية "المبادر الأجير":** تتيح هذه الوضعية المزدوجة لأعضاء التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة الاستفادة من حقوق الأجراء الاجتماعية (التأمين الصحي والتقاعد، وما إلى ذلك) مع الحفاظ على استقلالية ريادة الأعمال.
- **التصريح بتعدد الأنشطة:** يجب أن تتمكن التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة من دمج مجالات متنوعة ضمن إطار قانوني موحّد بما يعكس تنوّع مشاريع أعضائها (الصناعات التقليدية والفلاحة والتجارة والخدمات، إلخ).
- **المواءمة مع التراتيب القائمة:** يجب أن يكون الإطار القانوني متماشياً مع القوانين الجبائية والاجتماعية والتجارية المعمول بها مع توفير تعديلات خاصة تدعم نشأة هذه الهياكل.

3. توفير التسهيلات الإدارية والحوافز

يقتضي إطلاق التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة اتخاذ تدابير تحفيزية للحد من العوائق الإدارية والمالية التي يُمكن أن تواجهها.

- **الحوافز الجبائية**
- **تسهيل النفاذ إلى التمويل**
- **المرافقة الفنية لهذه التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة في إدارتها الإدارية والمحاسبية والقانونية**.

4. تحسيس الجهات المعنية

يعتمد نجاح التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة على المشاركة النشطة للجهات المعنية، بمن فيها صناع القرار العموميين والفاعلين الاقتصاديين والعمّال ورجال الأعمال.

- **الحملات التحسيسية:** تنظيم ورشات عمل وندوات وحملات تواصلية لشرح فوائد التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة وإبراز إمكاناتها في الإدماج الاجتماعي وخلق مواطن الشغل وتحفيز التنمية الاقتصادية.
- **تعزيز النتائج القابلة للقياس:** تسليط الضوء على المؤشرات الرئيسية (مواطن الشغل التي تم إحداثها وإضفاء الطابع النظامي على الأنشطة والتأثير على المناطق) لإقناع صانعي القرار والمستثمرين بجدوى النموذج.
- **البحث الكمي:** إجراء مسح معمّق لتحديد صيغة ريادة الأعمال التعاونية التشاركية الأكثر ملاءمة لاحتياجات وتطلعات رواد الأعمال الأفراد في تونس.

٧. مراحل تنفيذ مشروع تجريبي

من الضروري اتباع مقاربة منظمة وتدريجية من أجل ضمان نجاح المشاريع التجريبية للتعاونيات المحلية متعددة الأنشطة. وترد فيما يلي المراحل الرئيسية لتنفيذها.

1. اختيار المناطق التجريبية

ينبغي أن يبدأ تنفيذ المشاريع التجريبية باختيار المناطق الاستراتيجية التي تكون فيها الاحتياجات أكثر إلحاحاً والأثر المحتمل أكبر.

- **معايير الاختيار:** ينبغي إيلاء الأولوية للمناطق المهمشة التي تكون فيها معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص والتي يُهيمن فيها الاقتصاد غير النظامي. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن تكون مناطق مثل القصرين وقفصة وسيدي بوزيد مناطق مرشحة مثالية.
- **تنوع السياقات:** ينبغي أن تعكس المناطق المختارة مجموعة متنوعة من الحالات الاجتماعية والاقتصادية (المناطق الحضرية والريفية والساحلية والداخلية) لاختبار مدى جدوى النموذج في بيئات مختلفة.

2. الشراكات الاستراتيجية

سيعتمد نجاح المشاريع التجريبية على التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، العمومية منها والخاصة.

- **-إشراك السلطات المحلية:** ينبغي أن تضطلع البلديات والولايات دورًا رئيسيًا في تنفيذ المشاريع وتسهيل النفاذ إلى الموارد المحلية ودعم المبادرات.
- **التعاون مع الجمعيات المهنية:** يُمكن للمنظمات التي تمثل الريفين أو الفلاحين أو المؤسسات الصغرى أن تساهم في تحديد المستفيدين المحتملين وضمان متابعة المشاريع.
- **دعم المؤسسات المالية:** يجب تعبئة البنوك العمومية والخاصة، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الصغير، لتوفير تمويل ملائم لاحتياجات التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة.

3. التكوين والمرافقة

يعدّ تكوين أعضاء التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة ضرورياً لتمكينهم من إدارة أنشطتهم بنجاعة وتعزيز أوجه التعاون الجماعي.

- **التكوين الأولي:** يجب تكوين رواد الأعمال المتعاونين على مبادئ الحوكمة الجماعية وأدوات الإدارة المالية واستراتيجيات تطوير الأعمال التجارية.
- **المرافقة المستمرة:** يجب تعبئة الخبراء (المحاسبين والمحامين والمتخصصين في التسويق) لدعم التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة خلال سنوات نشاطها الأولى. ويمكن أن تتولى مراكز الدعم المحلية أو المنظمات غير الحكومية المتخصصة توفير هذه المرافقة.

4. التقييم والتعديلات

يجب دمج عملية تقييم صارمة من المرحلة الأولية لقياس التأثير المنبثق عن المشاريع التجريبية وتحديد التحسينات اللازمة.

- **التقارير المرحلية:** يجب إجراء تقييمات دورية (كل 6 إلى 12 شهراً) لقياس النتائج المحققة من حيث فرص العمل المستحدثة والعائدات المتولدة وإدماج الأنشطة في الاقتصاد النظامي.
- **تكييف الأطر القانونية والتشغيلية:** يجب الاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاريع التجريبية لتحسين الإطار القانوني وآليات الدعم من أجل تعميمها على المستوى الوطني.
- **مشاركة النتائج:** يجب مشاركة نتائج المشاريع التجريبية مع الجهات المعنية والجمهور العام لتعزيز مصداقية النموذج وتحفيز الاهتمام به.

توفر التوصيات والمراحل المذكورة أعلاه خارطة طريق واضحة المعالم لتجربة التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة في تونس وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. ومن شأن هذا النموذج، إذا ما تم تطبيقه بصورة استراتيجية، أن يحوّل المشهد الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ويعزز الاندماج وإضفاء الطابع النظامي على الأنشطة ويقلّص من التفاوتات الجهوية. ويُعد التجريب مرحلة حاسمة في تأكيد إمكاناتها وتمهيد الطريق لنشرها على نطاق أوسع.

الخلاصة

لا تُعدّ التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة مجرد حل من بين حلول أخرى، بل تُمثّل استجابة استراتيجية ومبتكرة للتحديات الهيكلية التي تواجهها تونس. وفي ظل مواجهة البطالة المستمرة والاقتصاد غير النظامي على نطاق واسع فضلاً عن التفاوتات الجهوية الصارخة، فإن هذا النموذج يُوفر بديلاً واقعياً وناجعًا وشاملاً. حيث تُساهم التعاونيات المحلية متعددة الأنشطة، من خلال تأمينها للمسارات المهنية لرواد الأعمال وإضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد غير النظامي وتنشيط المناطق المهمّشة، في بناء اقتصاد أكثر مرونة وإنصافًا.

تُمثل تجربة نموذج تعاونية الأنشطة والتشغيل (CAE) في نسخته المعدلة، كما تؤكده نتائج التحليل النوعي الذي تم إجراؤه، فرصة فريدة لتونس لكي تكون رائدة في تبنّي آلية تجمع بين الابتكار الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والعدالة الجهوية. ويُمكن لتفويت هذه الفرصة أن يحرم آلاف التونسيين – من الشباب والنساء والعمال الهشّين – من أداة ملموسة للتخلص من الهشاشة والمشاركة الفاعلة في تغيير بلدهم: تونس موحدة ومبتكرة ومزدهرة.

رابط للولوج إلى الوثائق العالمية التي سمحت بإنتاج موجز السياسات هذا:

Documentation-Policy Brief-Think Tank ESS-Dropbox

رمز QR للمسح

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العلامية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).

نحكيو SavoirsEco

www.savoirseco.tn/